

في اجتماع مجموعة التجارة والاستثمار في إطار مؤتمر رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي

يحيى المتوكل : تدفق التجارة بين الدول الأعضاء لا يتناسب مع الطموحات المأمولة

لتعزيز جهود الاستثمار والتجارة في المنطقة يجب ضمان تحقيق السلامة والأمن البحري في المحيط الهندي



من فعاليات اجتماع مجموعة التجارة والاستثمار للدول المطلة على المحيط الهندي

□ صنعاء / سبأ :

شدد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل على أهمية تشجيع وتطوير الاستثمارات في منطقة رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي والخروج باتفاق لتطوير وحماية الاستثمارات بين الدول الأعضاء في الرابطة من خلال توسيع مجالات الاستثمار.

وقال خلال ترؤسه اجتماع مجموعة التجارة والاستثمار المنعقد في إطار مؤتمر رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي بحضور ممثلين من

الدول الأعضاء في الرابطة أن عضوية اليمن في الرابطة تمثل أهمية بالغة في إنعاش عملية التبادل الاقتصادي بين اليمن والدول الأعضاء..

مشيراً إلى أن اليمن حريصة على تحرير التجارة لتحقيق تضامن متوازن في الاقتصاد الدولي.. وأضاف أن اليمن تعمل على تعزيز المنافسة

وتفكيك الحواجز أمام التجارة والاستثمار ورؤوس الأموال.

وقال المتوكل " أن لتعزيز التبادل التجاري التكتلات الإقليمية تأتي والاستثماري بشكل أساسي

وكذا الحد من الموعات والصعوبات التي تخلفها العولة باعتبار معظم الدول المنضوية تحت إطار الرابطة هي من الدول النامية". وأضاف.. ومن أجل تعزيز جهود الاستثمار والتجارة في المنطقة من المهم جدا أن نضمن تحقيق السلامة والأمن البحري في المحيط الهندي وأن على الجميع توحيد الجهود لتلبية الطموح في جعل المحيط آمناً.. مؤكداً أن اليمن تتطلع إلى لعب دور إيجابي وبناء في

التعامل مع هذه القضايا. وبين وزير الصناعة أهمية اتخاذ قرارات جادة لحماية مصالح دول الرابطة لما لذلك من فوائد ستجنيها الدول الأعضاء من أبرزها الخروج باتفاق يحمي الثروة السمكية في المحيط الهندي وكذلك مكافحة ظاهرة الاصطياد العشوائي. وأكد أن تدفق التجارة في الدول الأعضاء لا يتناسب مع الطموحات المأمولة.. معتبراً تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية يعطي صورة واعدة لاستفادة كل عضو

في المنطقة ويعزز تكافل وتضامن هذه الدول. ولفت وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل إلى أن مشكلة القرصنة البحرية لا تمثل خطراً على الدول المجاورة لخليج عدن فحسب بل أنها مشكلة مباشرة تتأثر بها كل الدول المطلة على المحيط الهندي الذي يتطلب من الدول الأعضاء لعب دور بارز في مكافحة القرصنة. وكان اجتماع مجموعة التجارة والاستثمار الذي عقد بمشاركة عدد من

الجهات الحكومية منها وزارة النقل والسياحة والأسماك قد ناقش عدداً من القضايا منها مراجعة برنامج العمل الذي تم إقراره في الاجتماع الماضي في طهران وتضمنت مشاريع استثمارية في مجال البترول والغاز، والأسماك. كما جرى مناقشة الحجر الصحي التي تتطلبها والحيوانات في الدول الأعضاء حتى لا يتم انتقال الأمراض فيما بينها، وكذا مناقشة بعض المواضيع السابقة التي كانت تطبق

بين الدول فيما يتعلق بأفقونزا الطيور، والمتعلقة بالإندازا المبكر للكوارث ومعالجتها. وقال رئيس دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية السفير عبد الإله محمد حجر، أن الاجتماع ركز في تناوله القضايا المطروحة على وحدة مصائد الأسماك التي تعتبر من أهم النقاط في سبيل الحفاظ على البيئة البحرية وتنشيط التعاون في مجال الأسماك بين الدول، وتقديم بعض

تدشين البرنامج الوطني لاسترجاع وتدوير المواد المستنفدة للأوزون

وزير المياه والبيئة: الوزارة عازمة على المضي في مسيرة التعاون الإقليمي والدولي للتخلص من المواد المستنفدة للأوزون

□ صنعاء / سبأ :

برعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور نظم صباح أمس في صنعاء حفل تدشين عمليات الاسترجاع والتدوير للمواد الكورون فلور كربون المستنفدة للأوزون وورشتي عمل وطنيتين لإطلاق مشروع إعداد خطة إزالة مواد (HCFC) في اليمن (HPMP) وأخرى حول إجراءات أنفاذ التشريعات الخاصة بالتحكم في استيراد المواد المستنفدة للأوزون بتنظيم من وحدة الأوزون الوطنية بالهيئة العامة لحماية البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNOP) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNID) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واتحاد الغرف التجارية.

وفي حفل الافتتاح القى وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن فضل الرياصي كلمة رحب من خلالها بالحاضرين واستعرض فيها دور منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والمعنية بقضايا البيئة في دعم جهود اليمن للتخلص من المواد المستنفدة للأوزون وحرصها على مواصلة الدعم المادي والفني لبلادنا وبما يمكننا من الإبقاء باستحقاقات بروتوكول مونتريال في المواعيد الزمنية المحددة، مشيراً إلى أن

الاحتفال بانجاز المرحلة الأخيرة من برنامج الاسترجاع والتدوير والبدء في مناقشة الآليات المناسبة للتخلص من مواد الهيدروكلور وفلور وكربون ومناقشة آليات تنفيذ لائحة التحكم في المواد المستنفدة للأوزون يدل على عزم الوزارة على المضي في مسيرة التعاون الإقليمي والدولي الهادفة إلى التخلص من المواد المستنفدة للأوزون وفق ما تقتضيه به المدد الزمنية التي حددها بروتوكول مونتريال متعدد الأطراف.

وأوضح أن المرحلتين السابقتين للبرنامج تم تنفيذهما بنجاح بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي وقد الدعم اللازم لشراء أجهزة استرجاع وتدوير الفريونات وملحقاتها بقيمة إجمالية تصل إلى (224.800.000) ريال يعني إضافة إلى تدريب المدربين من مدرسي أقسام التدريب والتكيف بالمعهد الفني والتقني بالتنسيق بين الهيئة ووزارة التعليم والفني والتدريب المهني، كما شهدت المرحلة الثانية تدريب (1164) فنياً من عمالة سوق العمل.

ونوه إلى أن وحدة الأوزون الوطنية نفذت مسوحات ميدانية لجميع



وزير المياه والبيئة خلال تدشين البرنامج الوطني لاسترجاع وتدوير المواد المستنفدة للأوزون

محافظات الجمهورية لتحديث المعلومات الخاصة بورش صيانة التبريد والتكيف بهدف تحديد الورش المؤهلة طبقاً للمعايير التي تم وضعها بالتعاون مع الأمم المتحدة وتبين من خلال المسوحات وجود (480) ورشة مؤهلة لتلقي أجهزة التدوير وهو ما يشكل نقلة نوعية في جهود بلادنا الهادفة إلى التخلص من مواد الكورون وفلوروكربون بحلول بداية عام (2010) والذي سيتم فيه البدء بتنفيذ اللائحة الخاصة بالتحكم في المواد المستنفدة للأوزون التي أقرها مجلس الوزراء.

ودعا جميع الأطراف المعنية إلى التعاون بما يحقق النجاح من خلال الشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بما فيها القطاع التجاري والقطاعات المستخدمة لهذه المواد.

من جانبها تحدثت السيدة براتيبا مهتا المنسق المقيم بمنظمة الأمم المتحدة بأن تدشين هذا البرنامج يأتي تحقيقاً لالتزام الحكومة اليمنية بالتخلص من استخدام المواد المستنفدة للأوزون باعتبار الموارد الطبيعية مصدر الحياة وأساس العيشة على كوكب الأرض وما يشهد هذا الكوكب من تآكل البيئة بوجه عام واستنزاف طبقة

الأوزون واحترار الأرض هو مايفرض على البشرية بعضاً من أخطر التحديات التي تواجهها والتي تتباين آثارها من ارتفاع درجة حرارة الأرض والذي سيؤدي استمراره إلى قلة الأمطار وقلة إنتاج الغذاء والسير نحو الكوارث الطبيعية التي تؤثر على رفاه الإنسان والحيوان وسنؤدي إلى تفويض كل المكتسبات التي تحققت، وأشدت بقرار الحكومة اليمنية في التوقف تدريجياً عن استخدام مادة الهيدروكلور وفلوروكربون والتي تم تصنيفها كواحدة من أخطر المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في اليمن.

وأضافت بأن اليمن تمكنت كثيرها من الدول النامية من الحصول على تمويل من صندوق بروتوكول مونتريال لأعداد خطة وطنية لإدارة التوقف تدريجياً عن استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون إلى جانب حصولها على الدعم الفني لتعزيز القدرات الوطنية وإعداد الإطار القانوني واللائحي في بناء قدرات المؤسسات الصناعية المعنية بتنفيذ عمليات التخلص التدريجي وتشجيع البدائل واستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة من البرامج الإنمائي للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم للتنمية الصناعية.

من جانبه استعرض محمد عبده سعيد أنعم رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق تنمية شاملة مستدامة وأهمية البدء في التخلص من جزمة جديدة من المواد المستنفدة للأوزون والذي سيلقى اهتماماً كبيراً من قبل ممثلي القطاع الخاص الذي يحرصون على الشراكة مع الجهات الرسمية المعنية بالشأن البيئي في مختلف الجوانب، داعياً إلى تنفيذ لائحة التحكم بالمواد المستنفدة للأوزون بأليات مرنة وسلسة وبمعايير عادلة كون القطاع التجاري أكثر المتأثرين ويهدف إلى شراكة تحفظ مصالح جميع الأطراف وتكون محفزة للجميع.

تخلل حفل الافتتاح توزيع اتفاقيات التشغيل لأصحاب ورش التبريد والتكيف المشاركين من كل محافظة.

تلا الحفل الورشة الوطنية لإطلاق مشروع إعداد خطة إزالة مواد HCFC في اليمن والتي قدمت فيها عدد من أوراق العمل وخروج بعدد من التوصيات والقرارات.

جامعة تعز تكرم عدداً من المبرزين في جهازها الإداري



من فعاليات تكريم الجهاز الإداري بجامعة تعز

للجامعة كلمات أشارواخلالها إلى جملة من القضايا التي تهم العاملين في الجهاز الإداري ومنها توفير التأمين الصحي لجميع العاملين مع أفراد عائلاتهم أسوة بالكادر الأكاديمي وتجسيد شعار العمل المؤسسي وتفعيل الجانب القانوني في التعااطي مع مهام العاملين وقضية شغل الوظائف والترقيات والاختصاصات والاختصاصات الزامة للموظف الإداري في الجامعة وفقاً للوائح والقوانين لخدمة مصلحة العمل والجامعة.

□ تعز/ نعايم خالد :

احتفل أمس في قاعة 22مايو بجامعة تعز بتكريم 37عاملاً وعاملة من المبرزين في الجهاز الإداري بالجامعة لعام 2009م بهدف رفع معنويات المبرزين وتحفيزهم على الاستمرار في عملهم ليكونوا قدوة لزملائهم حتى يجتهدوا في العمل الجاد والمثمر. وفي الاحتفال أشاد الدكتور محمد عبدالله الصوفي رئيس الجامعة بدور العاملين الإداريين الذين يتم تكريمهم على مستوى أدائهم وقال: نشد على أيدي جميع العاملين في الجامعة وتدعوهم إلى العمل الجاد والمثمر في تطوير وتنمية العمل في الجامعة ونقل تحيات وتبريكات الأخ حمود خالد الصوفي محافظ تعز للمكرمين.

ونوه الصوفي بأن التكريم سوف يشمل جميع العاملين دورياً ماداموا يتحلون بالصدق والتيز وحسن الأداء في العمل الإداري. والى كل من الدكتور حمود المجيدي رئيس تطوير الدائرة المالية والإدارية والدكتور يحيى الحسام عن التقاية والدكتور عبدالرحمن حاجب الأمين العام المساعد

محافظ عدن يفتتح معرض تهامة للسيارات



محافظ عدن خلال افتتاح معرض تهامة للسيارات

إلى مستودعات لقطع غيار وورش متخصصة في صيانة السيارات والمعدات الثقيلة وكذا مشاريع أخرى.

متكامل هو معرض شركة تهامة التجارية والذي يحتوي على معرض للسيارات ومولدات كهربائية ومعدات ثقيلة إضافة

□ عدن/ ذكري جوهري :

تصوير/ علي الدرب افتتح الأخ / عدنان الجفري محافظ محافظة عدن رئيس المجلس المحلي صباح أمس معرض تهامة للسيارات والكاين بصيدرية العلاء. وقد طاف الأخ المحافظ بأرجاء المعرض الذي اشتمل على أجنحة سيارات بيجوت ونيسان حيث أبدى إعجابيه بهذا المعرض الذي يعد الأول لشركة تهامة في محافظة عدن.

وفي تصريح للأخ / فضل إبراهيم الفوري مدير شركة تهامة التجارية فرع عدن قال: إن الشركة لديها معارض أخرى في محافظتي صنعاء والحديدة وفروع في المكلا وتعز مع قطع غيارها وورشها. وأضاف أن شركة تهامة لديها في المنطقة الحرة مشروع



دعاة الانفصال شوشوا على دعاة الإصلاح



افتكار مانع القباطي

تحركت فئات من أبناء شعبنا اليمني وخزجت الى الشوارع بمسيرات سلمية رافعة شعارات تطالب بحقوق مشروعة وتدعو لانصافها من قبل أجهزة الدولة المختلفة ولرفع الظلم الذي وقع عليها ولم تكن تعلم بأن تحركها السلمي وشعاراتها المطالبة بحقوقها ورفضها للفساد بمختلف أشكاله وكذلك ابعادها واقصاها عن خدمة الوطن سوف يستغل من قبل مرتبسين بوحدة الوطن من انفساليين وغوغاء ومنفعيين وفاسدين ومفسدين وان دعوات الإصلاح سوف تحرف الى دعوات للتشهير والانفصال وخير دليل على ذلك اننا اصبحنا لانسمع شيئا عن الشعارات والمطالب والمخالم التي دعت فئات من أبناء شعبنا الحبيب للحراك والخروج في مسيرات سلمية الى الشوارع. لأشك في أن الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في بلدنا الصيب عبرت عن نفسها بهذا الحراك السلمي الذي يدعو الى محاربة الفساد المستشري في كثير من أجهزة الدولة والذي يقطع طريق أي تطور ونمو في المجتمع والدولة ويعمل على تآزيمه وتوتيرته مما يؤدي الى ظهور مزيد من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك سياسة الاقصاء والابعاد وليس من الظلم ان نشعر في وطنك بانك مواطن من الدرجة الثانية وان تكون محروم من أبسط حقوقك بالحصول على وظيفة وفرصة عمل للعيش الكريم في الوطن بعيدا عن انتمائك للمناطق او السياسي وليس من حق كل مواطن ان يطالب بعيش كريم وان يحصل على تعليم متطور وعلاج متطور وعلى تقاعد يؤمن له شيخوخة هانئة هادئة وهذه أبسط الحقوق التي يطمح إلى أن توفرها له الدولة. ناهيك عن الحديث عن حرية التعبير والرأي والاختلاف السلمي.

فالديمقراطية والشفافية وحرية الرأي تقطع الطريق على الفساد والمفسدين والانفصاليين وترسخ شعور الأمن والأمان لدى كل أبناء وطننا مما يؤدي بدفع عجلة التنمية والتطور الى الامام والحق بركب الدول المتطورة.

المتابع والقارئ يعلم بأن هذه هي المطالب والشعارات التي رفعها جزء من أبناء شعبنا في حركة السلمي في جنوب الوطن الحبيب ونقول للمشككين والمخونين والمزايدين باننا مواطنون صالحون ووحيدويين بامتياز ولا يزايد احد على وطنيتنا وانتمائنا ويحتكر عشق لبلدنا.

واعتقد ان كل مواطن شريف يؤيد المطالب الحقيقية لما فيه خير الوطن والمواطن ويرفض بشكل قاطع دعوات الانفصاليين والتشويريين الانتهازية بالركوب بموجة الحراك السلمي ويأمل أبناء شعبنا أن تلقى مطالبه اذانا صاغية لدى القيادة السياسية على مختلف مستوياتها وعلى راسها الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح الرئيس المنتخب والشريعي والذي تبني برنامجة الانتخابي الاخير معظم ما طرح انفا.

انني ادعو الي حوار هادف بين كل مكونات والطياف المجتمع اليمني للوصول الى برنامج وطني للخروج من الازمات المستعجلة في المجتمع والوطن عموماً ولقطع الطريق على المرتبسين بوحدة وان نعمل جميعاً كل في موقعه وحسب قدرته من اجل بناء يمن ديمقراطي عزيز قوي متطور ومزدهر.

□ مراسلة الصحفية في موسكو